

تحرك عاجل

إسرائيل تعتقل لاعب سيرك

لا يزال محمد فيصل أبو سخا، وهو فلسطيني في الثالثة والعشرين من العمر، محتجزاً لدى الجيش الإسرائيلي بدون تهمة أو تفسير لاحتجازه منذ 14 ديسمبر/كانون الأول 2015، ولم يُسمح لعائلته بزيارته.

ففي 15 ديسمبر/كانون الأول 2015 قام جنود إسرائيليون باعتقال محمد فيصل أبو سخا، بينما كان عائداً من منزل والديه في مدينة جنين بالضفة الغربية المحتلة إلى عمله في مدرسة السيرك الفلسطيني في بير زيت المجاورة لرام الله. وقد احتجزه الجنود الإسرائيليون عند حاجز "زعترة" بالقرب من مدينة نابلس بالضفة الغربية المحتلة، واقتادوه إلى مركز اعتقال عسكري في حوارة. وأبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عائلته بأنه محتجز في سجن "مجدو" الواقع في جنوب إسرائيل، ولكن لم يُسمح لعائلته بزيارته. وفي ديسمبر/كانون الأول أصدر الجيش الإسرائيلي أمر اعتقال إداري بحقه لمد ستة أشهر، مما يسمح له باحتجازه بدون تهمة إلى أجل غير مسمى. ويُجرم المعتقلون من حقهم في الدفاع عن أنفسهم أو في الطعن الفعال في قانونية اعتقالهم لأن السلطات تعتمد على حجب "الأدلة" الموجهة ضدهم وعن محاميهم. وفي 5 يناير/كانون الثاني فهم أن قاضياً عسكرياً قام بمراجعة الأمر الإداري في المحكمة العسكرية في "سالم" بشمال الضفة الغربية. ويستطيع القاضي العسكري إلغاء أو تخفيض مدة أو تأييد الأمر الإداري الصادر بحقه، ولكنه لم يتخذ قراراً بهذا الشأن بعد. ونقل موقع الجزيرة الإخباري عن الناطق الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي قوله في ذلك اليوم إن محمد فيصل أبو سخا اعتُقل لأنه يشكل "خطراً...على أمن المنطقة"، وإن تفاصيل قضيته "محاطة بالسرية".

وإزداد استخدام السلطات الإسرائيلية لأسلوب الاعتقال الإداري بشكل كبير منذ أكتوبر/تشرين الأول 2015: إذ كان هناك 580 فلسطينياً قيد الاعتقال الإداري بحلول نهاية العام.

وكان محمد فيصل أبو سخا قد بدأ دراسته في مدرسة السيرك الفلسطيني في عام 2007، وأصبح أحد لاعبيه في عام 2011. ويقوم بتدريب الأطفال على ألعاب السيرك، وهو متخصص في تدريب الأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم، والذين يبلغ عددهم 30 طالباً من أصل ما يزيد على 300 طالب مسجلين في المدرسة.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العبرية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، بحيث تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى إطلاق سراح محمد فيصل أبو سخا وجميع المعتقلين إدارياً، ما لم يتم توجيه تهمة بارتكاب جرائم جنائية معترف بها لهم، وتقديمهم إلى محاكمات عادلة وعاجلة؛
- حث السلطات على ضمان السماح له بتوكيل محام من اختياره، والسماح لعائلته بزيارته.

يرجى إرسال المناشدات قبل 26 فبراير/شباط 2016 إلى:

Military Judge Advocate General
Brigadier General Sharon Afek
Hakiryia, Tel Aviv, Israel
Fax: +972 3 569 4526
Email: avi_n@idf.gov.il

Salutation: Dear Judge Advocate General

AMNESTY
INTERNATIONAL



Commander of the IDF – West Bank

Major-General Roni Numa

GOC Central Command

Military Post 01149, Battalion 877

Israel Defense Forces, Israel

Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724

Salutation: Dear Major-General Roni Numa

Minister of Public Security

Gilad Erdan

Kiryat Hamemshala

PO Box 18182

Jerusalem 91181, Israel

Fax: +972 2 584 7872

Email: gerdan@knesset.gov.il

Salutation: Dear Minister

تحرك عاجل

إسرائيل تعتقل لاعب سيرك

معلومات إضافية

ذكرت مدرسة السيرك الفلسطيني، التي تتلقى تمويلاً من عدة منظمات خيرية وغيرها من الهيئات، ومن بينها المفوضية الأوروبية، إنه لا أساس للمزاعم التي تقول إن محمد فيصل أبو سخا يشكل خطراً أمنياً. وقالت إن جريمته الوحيدة تتمثل في إدخال السعادة إلى قلوب الأطفال "وإن حياته مكرّسة للسيرك. وتتمثل رسالة المدرسة، التي تأسست عام 2006، في تدريب الأطفال والشباب الفلسطينيين على ألعاب السيرك، وبالتالي "تعزيز الإمكانات الاجتماعية والإبداعية والجسدية للفلسطينيين، ومحاولة إشراكهم وتمكينهم ليصبحوا فاعلين بنّائين في المجتمع".

وعندما كان محمد فيصل أبو سخا في السابعة عشرة من العمر قبضت عليه قوات الأمن الإسرائيلية، واحتُجز لمدة شهر وأُتهم بالقاء الحجارة على سيارة "جيب" عسكرية إسرائيلية عندما كان عمره يتراوح بين 12 و14 سنة، وهو أمر نفاه أبو سخا. وقال لزملائه في مدرسة السيرك الفلسطيني إن قاضياً عسكرياً إسرائيلياً قال له أثناء احتجازه إنه "لن يعود إلى السيرك مطلقاً".

ويُحتجز محمد فيصل أبو سخا حالياً داخل إسرائيل، ما يشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب"، التي تنص على أن المعتقلين الذين ينتمون إلى سكان المنطقة المحتلة يجب أن يُحتجزوا داخل أراضي تلك المنطقة. وواجه أقرباء الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية المحتلة صعوبات جمة في الحصول على تصاريح لزيارة أفراد عائلاتهم المحتجزين في إسرائيل.

وظل أسلوب الاعتقال الإداري- الذي تستخدمه إسرائيل ظاهرياً كإجراء استثنائي لاعتقال الأشخاص الذين يشكلون خطراً شديداً ووشيكاً على الأمن _ على مدى سنوات عدة يُستخدم كبديل لنظام العدالة الجنائية لاعتقال واتهام ومحاكمة الأشخاص الذين يجب ألا يُعتقلوا أبداً. ويجوز تجديد أوامر الاعتقال الإداري إلى أجل غير مسمى. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المحتجزين قيد الاعتقال الإداري من قبل إسرائيل يُعتبرون سجناء رأي محتجزين لا لشيء إلا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاشتراك فيها.

ويعلن العديد من المعتقلين إدارياً إضرابات عن الطعام احتجاجاً على اعتقالهم بدون تهمة. ولا يزال أحد المضربين عن الطعام، وهو محمد القاق، مستمراً في إضرابه منذ نوفمبر/تشرين الثاني. وبموجب القانون الجديد تمكّن الجيش الإسرائيلي من تهديده مؤخراً باستخدام الإطعام القسري. وفي 10 أغسطس/آب 2015 أعلن معتقل إداري آخر، وهو محمد علان، إضراباً عن الطعام لمدة ثمانية أسابيع تقريباً. وتُقل إلى وحدة العناية المركزة في مركز سوروكا الطبي، حيث رفض الطاقم الطبي إطعامه قسراً. وفي 20 أغسطس/آب أوقف إضرابه عن الطعام بعد أن قضت المحكمة العليا في إسرائيل بتعليق احتجازه بسبب تردي حالته الصحية، وتُقل لاحقاً إلى مركز برزيلي الطبي. وفي 16 سبتمبر/أيلول قبضت عليه الشرطة مجدداً بينما كان يغادر المركز. وقد أطلق سراحه أخيراً في نوفمبر/تشرين الثاني.

منذ 1 أكتوبر/تشرين الأول تصاعد مستوى العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وبدأ أن التدابير العقابية ضد السكان الفلسطينيين أصبحت أكثر تفشياً. وتشمل تلك التدابير: الاعتقالات الجماعية والاعتقالات التعسفية، بما فيها الاعتقال الإداري، وهدم المنازل التي تملكها عائلات الفلسطينيين المتهمين بتنفيذ هجمات ضد الإسرائيليين، وفرض قيود تعسفية إضافية على حرية التنقل. وازداد استخدام القوات الإسرائيلية للقوة المفرطة، وأحياناً المميتة، ضد الفلسطينيين في سائر أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. ولم توفر إسرائيل للفلسطينيين الحماية من موجة الهجمات التي يشنها المستوطنون، وخصوصاً في الخليل والقدس الشرقية. كما استهدف عدد متزايد من الفلسطينيين القوات الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين بعمليات الطعن وإطلاق النار.

الاسم: محمد فيصل أبو سخا/ذكر

إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة:

التحرك العاجل رقم 012/16 رقم الوثيقة: MDE 15/3214/2016
بتاريخ: 15 يناير/كانون الثاني 2016